تسلم من رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد التقرير نصف السنوي الثاني عن أعمال «نزاهة»

الغانم: 30 أكتوبر المقبل موعد الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد العادي الثالث من الفصل التشريعي الخامس عشر ستكون في يوم الثلاثاء الموافق 30 أكتوبر المقبل، وذلك بعد ان تم التنسيق مع الديوان الأميري والحكومة.

وقال الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس «موضوع موعد الجلسة الافتتاحية كان مفترض ان يناقش اليوم في مكتب المجلس لكن لظروف سفر معظم اعضاء مكتب المجلس فلم يكن هناك نصاب وتم الاتصال بهم هاتفيا وتم الاتفاق بقرار صدر بالتبرير على أن يكون بداية دور الانعقاد المقبل إن شاء الله في 30 أكتوبر».

وأضاف الغانم «الموعد كان 23 او 30 يوم الثلاثاء وتم اختيار يوم 30 لقرب العديد من المهمات الرسمية مع يوم 23، وذلك بالتنسيق مع الديوان الأميري والحكومة، فإن شاء الله بداية دور الانعقاد يوم 30 أكتوبر».

من جهة اخرى، قال الغانم «تشرفت اليوم بزيارة الاخ المستشار عبدالرحمن النمش رئيس هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) وقدم التقرير نصف السنوي للعام الماضي وسيتم توزيعه على النواب في أقرب فرصة ممكنة».

مرزوق الغانم متحدثا

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

وذكر الغانم ان اللقاء تطرق ايضا الى فكرة تبني وثيقة سلوك برلماني مهنيا واخلاقيا تتعلق بالممارسات البرلمانية على غرار ما هو معمول به في معظم البرلمانات المتقدمة بالعالم.

وحول زيارة الوفد الكويتي لاذربيجان قال الغانم «زياراتنا لأذربيجان للمشاركة في احتفالية مرور 100 عام على تأسيس البرلمان الأذري وكانت هناك مشاركة عربية كبيرة لأكثر من 44 دولة».

واضاف «المهمات الخارجية قبل دور الانعقاد ستكون اولها مشاركة في اجتماع البرلمانات الآسيوية والأوروبية بأنطاليا في 8 أكتوبر ومن ثم المؤتمر نصف السنوي للاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد في جنيف بالفترة من 13 الى 19 أكتوبر».

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم استقبل في مكتبه أمس رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد المستشار عبدالرحمن النمش حيث قدم للغانم التقرير نصف السنوي الثاني عن أعمال الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) لعام 2017 والذي تضمن حصر جهود ونشاطات الهيئة المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته.

رئيس مجلس الأمة يعزي نظيره في تنزانيا

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية إلى رئيس البرلمان التنزاني جوب ندوقاي، عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا غرق عبارة في بحيرة فيكتوريا والذي أدى إلى سقوط العشرات من الضحايا والجرحى راجيا من المولى ـ تعالى ـ الرحمة للضحايا والشفاء العاجل للجرحى والمصابين.

لأول مرة في الكويت

شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق Zappar

هاجم جهاز «البدون» واعتبر حديث الفضالة غير منطقي ودعا إلى عدم التجديد له

هايف لحسم «عودة الجناسي» و«العفو» وحصانة النواب و«البدون»

طالب النائب محمد هايف الحكومة بحسم عدد من الملفات المهمة التي تنتظر السلطتين في دور الانعقاد، وعلى رأس هذه القضايا الجناسي المسحوبة والعفو عن المحكومين في قضية دخول المجلس وحصانة النواب الذين صدرت ضدهم أحكام في هذه القضية، بالإضافة إلى قضية المقيمين بصورة غير قانونية (البدون).

وقال هايف في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «إن الحكومة وعدتنا بأن تنتهي من قضية الجنسيات المسحوبة خلال الأسبوعين المقبلين وقد كثرت الوعود من قبل الحكومة ولكن أتمنى أن يكون هذا آخر وعد لها، وإلا فإنها ستكون أزمة حقيقية تواجه الحكومة في دور الانعقاد المقبل».

وبين أن من ضمن الأزمات التي ستواجه الحكومة في دور الانعقاد المقبل قضية العفو عن المحكومين في قضية دخول المجلس وعضوية النواب المحكومين في هذه القضية، مؤكدا أن على الحكومة التعاون في هذا الملف.

وأضاف: «أسمع من بعض الوزراء عن وجود نية لإحالة قضية إسقاط عضوية النواب إلى المحكمة الدستورية، وأنا أقول إن هذا الأمر إذا تم فمعناه إسقاط العضوية، وأي نائب أو وزير يصوت على هذا الأمر فإنه يصوت على إسقاط العضوية، وإلا فما معنى أن تكون لدينا سابقة بالتصويت على إسقاط العضوية ثم ننحرف عن هذه السابقة ونذهب إلى المحكمة الدستورية»؟

محمد هايف

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

وشدد على أن هذا الأمر يفترض ألا يصدر لا من الحكومة ولا من النواب الشرفاء، فالكل يعلم أن قضية دخول المجلس قضية سياسية مهما أخذت من أحكام قضائية، وقد حصلت القضية في زمن جدال وخلاف، مبينا أنه حتى الحكم القضائي الذي صدر لم يذكر قضية دخول المجلس وهذا دليل على أن دخول المجلس ليس جريمة، وإنما ذكرت الأحكام القضائية قضية مقاومة رجال الأمن وهذا لم يحدث ولم توجد أي إصابات أو مقاومات في ذلك الوقت.

وبين أن هذه المسائل على بساطتها المفترض ألا تعكر صفو دور الانعقاد المقبل وأن تمر من خلال التعامل معها بحكمة وروية ونظرة ثاقبة للحياة السياسية في المرحلة المقبلة التي يفترض أن تقوم على التعاون بين الحكومة والمجلس ولا سيما في ظل الظروف الإقليمية الحاصلة.

وعرج هايف على القضايا التي أثيرت في الأسبوع الماضي وخصوصا في قضية الحريات، مؤكدا ضرورة إيجاد لجنة تعنى بالتدقيق في الكتب ومنع الكتب الإلحادية والكتب التي تروج للمخدرات وتدعو الى الفسق والفجور.

وأكد أن على هذه اللجنة ألا تلتفت للنداءات والأصوات النشاز التي تدعو إلى حرية مطلقة، فهذا غير مقبول ولا معقول ولا منطقي، مبينا أن حتى الغرب لا توجد لديهم حرية مطلقة، وإنما تحكمهم قوانين وأنظمة وضوابط.

ولفت إلى أن هذه النداءات بلغ بها الأمر الدعوة لأن يكون في كل بيت صنم، وهم لا يدركون أبعاد هذه القضايا التي يجهلونها، مبينا أن واجب كل مسلم الرجوع في مثل هذه القضايا إلى العلماء وكتاب الله عز وجل وسنة النبي ﷺ.

وأوضح أن الجاهل هو من اتخذ هواه إلها ولا يرجع إلى القواعد الشرعية وكتاب الله وسنة نبيه، مشددا على أن العلماء ورثة الأنبياء ولا يجب أن تسفه آراءهم ويجب أن يرجع لهم في الكبيرة والصغيرة إذا كنا نحرص على الانتماء إلى هذا الدين العظيم.

ورأى أن الحرية المطلقة غير ممكنة، لأن الإنسان لا يمكن أن يتحرر من عبودية الله وإلا فإنه يكون قد فر من عبودية الله إلى عبودية الهوى والنفس.

هيئة الاتصالات

وانتقل هايف إلى موضوع هيئة الاتصالات، مبينا أن من واجب الهيئة حماية الشباب والمجتمع من البرامج التي تدعو صراحة إلى الفساد والدعارة والشذوذ.

وبين أن الهيئة قامت في الأسابيع الماضية بإغلاق بعض التطبيقات مثل برنامج كشف الأرقام، وعليها الآن إغلاق برامج وتطبيقات أخرى تستخدم لنشر الرذيلة والفساد.

ودعا إلى إيجاد فريق متخصص يتعاون مع المباحث الإلكترونية بوزارة الداخلية لمتابعة ورصد هذه المواقع الخطيرة جدا، ولا سيما أن الأجهزة الذكية أصبحت في متناول الأطفال.

البدون

وتطرق إلى المقابلة المصورة التي أجراها رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة، مؤكدا أن المقابلة تضمنت الكثير من المعلومات غير الصحيحة.

وقال «ما هكذا تورد الإبل، وما يقوم به الفضالة شيء غريب وعجيب، وقد استضفناه في لجنة حقوق الإنسان بعدة اجتماعات، وذكرنا له القضايا الإنسانية والخلل الموجود في الجهاز والإجراءات غير الصحيحة وغير الإنسانية والتي فيها تعسف وعنجهية وخطورة».

وأضاف «الفضالة ذكر أمورا غير موجودة على أرض الواقع وربما تكون موجودة فقط على الورق، كما أن كلامه متناقض فهو تارة يقول لدينا 92 ألفا من البدون ثم بعد دقائق يقول لا يوجد بدون في الكويت وكلهم لديهم جناسي»، متسائلا «من نصدق الفضالة أم نصدق الفضالة بكلامه الآخر»؟

ورأى أنه غير منطقي وغير واقعي كلام السيد صالح الفضالة عن أن الأمور على ما يرام، مؤكدا «لو أننا أجرينا مسحا للبدون وكم لدينا من العوانس في البيوت اللائي تسبب الفضالة بعدم زواجهن، وكم من فتاة بعد أن تتم خطبتها تمنع من الزواج بسبب القيود والملاحظات الموضوعة في ملفاتهم لدى الجهاز المركز، وكم من ابن في البيوت عاطلين عن العمل وكم من يعمل كعسكري ويلبس البدلة العسكرية ويعود إلى بيته وهو لا يحمل هوية»؟

واعتبر أنها مأساة حقيقية غطى عليها السيد صالح الفضالة ولم يذكر الحقيقة، مبينا أن الفضالة لم يذكر أن هناك فئة حاولت تعديل أوضاعها بتوجيهات من الحكومة، وصرفت لها بعض مستحقاتها لدى الجيش الكويتي من أجل شراء الجوازات والجنسيات المزورة ثم عندما انتهت إقاماتهم لم تجدد ولم تعترف بها سفارات الدول التي تتبعها هذه الوثائق، رغم وجود مباركة حكومية وإعلانات تصدر في الصحف الإعلامية وداخل الجهاز المركزي.

ولفت إلى أن صالح الفضالة لم يستطع حل قضية أصحاب الوثائق المزورة وقال إنه غير معني بهم عندما أثير معه الموضوع داخل لجنة حقوق الإنسان البرلمانية، معتبرا أن السياسة التي يتبعها الفضالة هي إلغاء هذه الفئة وكذلك فئة الذين يسجلون في الجهاز لظروف خاصة وعدم احتسابهم ضمن البدون رغم وجودهم داخل البلد وبعضهم متقاعد تصرف لهم الدولة رواتب.

وتساءل: «كيف تقول أنك ولي أمر البدون وأنت لا تعترف بهؤلاء، ولا يوجد ولي أمر في الكويت إلا سمو الأمير، ولا أحد ينصب نفسه ولي أمر ويعمل على هواه، فهذا الأمر مخالف أصلا لقوانين الدولة والدستور»، مشددا على أن الدولة مسؤولة عن كل شخص موجود داخل الكويت ولا يجوز أن يأتي الفضالة ويقول لست مسؤولا عنهم. وقال «الأخ صالح الفضالة أتى لموضوع كان معقدا ولكنه زاد في تعقيده إلى تعقيده إلى أبعد الحدود، وهو يقول إنه سمح للكل بالتوظيف وأنه خاطب الجمعيات والمؤسسات بأن يوظفوا البدون، ولكنه في الحقيقة خاطبهم بلسان حال يقول لا توظفوا البدون».

وشرح ذلك بأن الفضالة وضع قيدا في الكتب التي أرسلها وهو أن اشترط مراجعة الشخص الذي يريد العمل للجهاز المركزي وأن يستخرج هوية، في حين أن الجهاز يضع لهم وجنسيات وأصول لا ينتمون لها.

وقال إن ما يجري في الجهاز المركزي شيء مؤسف وغير إنساني، ولا يمكن أن نجامل على حساب الناس التي وقع عليها هذا الظلم العظيم، مشيرا إلى أن آخر ما قام به الجهاز هو إجبار العسكريين البدون الراغبين بتجديد هوياتهم بالتوقيع على إقرارات بانتمائهم لجنسياتهم أخرى.

مستندات

وأكد أن الفضالة لا يمتلك مستندات، ونحن نطالبه بأن يخرج لنا ألف مستند فقط من الـ 5 ملايين مستند التي ذكرها، وأن يثبت لنا أن هؤلاء لديهم جنسيات أخرى سواء كانت سعودية أو عراقية، متسائلا: «إذا كانت لديهم هذه المستندات والجنسيات التي تسثبت انتماء البدون لجنسيات أخرى، فلماذا تخاطب دولا أخرى مثل جزر القمر»؟ واعتبر أن مخاطبة صالح الفضالة لدول أخرى مثل جزر القمر دليل على أنه لا يمتلك مستندات صحيحة بل فقط مؤشرات بناء عليها ينسب الجنسيات للأشخاص بحجة لديهم أعمام أو أجداد من جنسيات أخرى.

وتابع: كم واحد من أبناء عمنا موجودين في السعودية أو العراق أو إيران، ودول الجوار كلهم أبناء عم، وكم من مواطن يتواجد منفردا في الكويت بينما بقية أسرته يعيشون في دول أخرى من الجوار، وكم من شخص بدون جنسية ولديه أخ أو ابن عم كويتي الجنسية ولكن يتم تسجيله كعراقي لأن لديه قريبا آخر عراقيا؟»

وأكد أن تعقيد الفضالة لقضية «البدون» سيسبب أزمة تواجه الحكومة في الأيام القادمة بعد أن تنتهي أزمة الجناسي والنواب، مطالبا الحكومة بعدم التجديد للفضالة بعد ان انتهى تكليفه برئاسة الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

التجديد للفضالة

وقال «إذا تم التجديد للفضالة فهذه مسؤولية تقع على رئيس الوزراء بعد هذا التاريخ من الفوضى والتعقيد والتعسف التي تسبب بها الجهاز المركزي واللامبالاة بحياة الناس وكرامتهم وإنسانيتهم».

وأعرب عن أسفه لأن صالح الفضالة يمن على البدون بأن الحكومة تضمن لهم الدفن بعد الممات، بينما هذا حق وواجب على الدولة تجاه كل مسلم.

وبين أن ما ذكره السيد الفضالة عن مبالغ خيالية وصلت إلى 30 مليون دينار صرفت على البدون غير صحيح، شارحا «إذا ما ذكره بأن إجمالي عدد البدون 92 ألفا وما صرف عليهم 30 مليون دينار فهذا معناه أن كل شخص منهم ينال 300 دينار شهريا».

وأكد أن على البدون رفع القضايا تجاه صحة هذه المعلومات، ولمعرفة أين أنفقت هذه الأموال، مشددا في الوقت ذاته على ضرورة أن يفتح وزير الداخلية تحقيقا في هذه المعلومات المضللة وغير الصحيحة، وأن يفي الوزير بالتزاماته أمام لجنة حقوق الإنسان البرلمانية في ما يتعلق بلجنة التدقيق على صحة المعلومات التي وضعها الجهاز المركزي على البدون.

اللجنة طالبت بمعالجة تضخم حساب العهد وضبط الميزانية وتحصيل ديون الحكومة

«الميزانيات»: ضرورة حسم 65 حساباً ختامياً مرفوضاً

قال رئيس لجنة الميزانيات عدنان عبدالصمد ان اللجنة عقدت اجتماعا الأسبوع الماضي لمناقشة الأعمال المعلقة على جدول أعمال اللجنة ومتابعة أبرز القضايا التي قد تتبناها اللجنة في دور الانعقاد المقبل.

وأوضح عبدالصمد في تصريح صحافي أن اللجنة أكدت ضرورة حسم أمر الحسابات الختامية والتي سبق أن رفضتها اللجنة والمجلس والبالغ عددها 65 مشروع قانون. وأشار إلى أن سبب الرفض يعود إلى بعض المآخذ الفنية والمحاسبية والتي أعادتها بدورها الحكومة من دون اتخاذ أي إجراءات تصحيحية لتتراكم على جدول أعمال اللجنة. وأوضح أن اللجنة قامت باستطلاع رأي ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين حول ذلك، مضيفا: ان لزم الأمر سنطلب تخصيص جلسة خاصة لذلك ومناقشة توصيات اللجنة ومدى تجاوب الجهات الحكومية في تنفيذها.

عدنان عبدالصمد

وأكد عبدالصمد أن أبرز ما نوقش من تلك القضايا عدم إحكام الرقابة على الميزانية الاستثنائية للتسلح، حيث لم يتم اعداد الحساب الختامي لسنتين متتاليتين ما يعد مخالفة قانونية، لافتا إلى أن اللجنة بصدد متابعة ذلك مع الجهات الرقابية. وأشار إلى قضية ربط مخرجات التعليم بسوق العمل في ظل وجود خلل كبير على مستوى تغطية احتياجات الجهات الحكومية وتكدس العديد من التخصصات الأخرى المشبعة بسوق العمل. وأضاف أن بعض تلك المخرجات حسب إفادة الجهات الرقابية في اجتماعات سابقة تعاني من تدني مستوى الكفاءة وهو ما ينعكس بالسلب على الأداء الحكومي بشكل عام مع غياب التنسيق الحكومي في تقصي تلك الاحتياجات مع الجهات المعنية وما لذلك من انعكاسات على الميزانية. وأكد أن لجنة الميزانيات بصدد التنسيق مع لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بشأن ايجاد الحلول المناسبة لتلك القضية. ولفت عبدالصمد إلى أن اللجنة ناقشت ضرورة معالجة تضخم حساب العهد وضبط سقف الميزانية وتحصيل الديون المستحقة للحكومة وتضخم أرصدتها نحو ملياري دينار، نتيجة تراخي بعض الجهات في تحصيل تلك المبالغ. وقال ان اللجنة شددت على ضرورة قيام الجهات المعنية باتخاذ كل الإجراءات ووضع الضوابط اللازمة لتحصيل تلك المبالغ.

وأكد عبدالصمد أن لجنة الميزانيات والحساب الختامي بصدد دراسة مشروع تعديل المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 والخاص بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي بما يتناسب مع احتياجات الوقت الراهن. وأضاف أن الهدف من ذلك هو الحصول على صيغة مشروع قانون فني متكامل يتيح للدولة إعداد الميزانيات العامة بشكل أكثر دقة وفق المعايير والنظم المحاسبية الحديثة للوصول إلى أداء فعلي في الحساب الختامي مقارب للتقديرات الموضوعة ومعالجة ما يحصل من انحرافات واضحة في الميزانية. وأشار إلى تأكيد اللجنة على ضرورة الحد من احتفاظ بعض الجهات الحكومية بأرباحها وتحويلها للاحتياطي العام ومحاولة إيجاد آلية لاستثمار تلك الأرباح في اختصاص الجهة نفسها. وبين عبدالصمد أن اللجنة ناقشت ضعف كفاءة الأجهزة المالية في الجهات الحكومية واستمرار أوجه القصور والضعف في نظم الرقابة الداخلية وغياب المتابعة اللازمة في العديد من الوزارات والإدارات الحكومية ما أثر بالسلب ورصد بعض الظواهر على مستوى كل من الوزارات والجهات المستقلة والملحقة. ولفت إلى أن اللجنة ارتأت تقديم اقتراح يقضي بأخذ رأيها عند وجود أي تعديل تشريعي أو لائحي يترتب عليه أثر مالي، موضحا أن الجهات الرقابية ترصد ملاحظات وظواهر بسبب التوسع في بعض القرارات والقوانين مثل تضخم الهيكل الإداري للدولة وإنشاء الهيئات وتشابك الاختصاصات. واكد عبدالصمد ضرورة تعديل ميزانيات بعض الجهات الحكومية من مستقلة إلى ملحقة والعكس صحيح كون أعمالها لا تتناسب مع طبيعة ميزانيتها.

طلب من سفيرنا بالصين التدخل لمنح تأشيرة لـ«لبناني» بشكل عاجل لحضور اجتماع بين بلدين

الحجرف: الروضان يستعين بخبرات أجنبية ويهمش الشباب الكويتي

وجه النائب مبارك الحجرف اسئلة لوزير التجارة والصناعة خالد الروضان تتعلق ببعض الامور الخارجة عن السلوك السياسي واستغلال المنصب، مبينا في معرض حديثه أن تعاطي الوزير الروضان مع إعلان الاستجواب من خلال بعض الأوساط الاعلامية وخاصة بعض المغردين «المأجورين» أنه لا يستوعب العمل السياسي والمساءلة السياسية وأن محاولته الاساءة إلينا من خلال أوساط مقربة له ومن داخل مكتبه وبالعلن تثبت عدم قدرته على المواجهة وضعف موقفه وعدم قدرته على التعامل مع الاستجواب بشكل راق.

وبين الحجرف أنه منذ بداية تقديم الاسئلة ونحن نوجه النصح والاشارد الى الوزير الروضان وكنا نسعى ومازلنا للاصلاح ولم تخرج كلمة واحدة خارجة عن الاطار والسلوك السياسي الرزين والكلمات المدروسة والاسئلة التي في إطارها دون تجريح أو إساءة وهذه هي أخلاقنا، فضلا عن سلوكنا السياسي ولكن أن يذهب الوزير الروضان إلى التشكيك في دوافعنا والنزول الى مستوى دون ذلك فهذا مرفوض ولن يستطيع أن يجرنا إلى هذا المستوى غير المناسب من المحاورة السياسية.

وقال النائب الحجرف إننا مستمرون في إعداد المادة التي تكشف الحس المهني والسياسي لدى الوزير الروضان واستغلاله للمنصب بشكل معيب، مؤكدا أن تصور بعض الوزراء بأنهم خارج المساءلة أو استطاعوا أن يحموا أنفسهم من خلال بعض المتنفذين هو شعور خاطئ فنواب الامة لا يزالون يراقبون ولا يمكن أن يحنثوا بقسمهم امام الله والأمة

مبارك الحجرف

وجاءت أسئلة النائب الحجرف في هذا الاطار عن تجاوزات واستغلال المنصب في امور لا يمكن استيعابها عندما تصل الى احراج حكومات وعلاقات بين بلدين، مبينا أن الوزير الروضان خلال زيارة صاحب سمو الأمير ـ حفظه الله ـ الى بكين، والتي وصفت بأنها تاريخية إلا انه لم يستطع أن يتعاطى مع هذه الزيارة بشيء من المسؤولية واستخدم موقعه في امور خارجة عن المألوف. وجاءت الاسئلة كالتالي:

1 ـ هل قام وزير التجارة والصناعة بالاستعانة بسفير الكويت في الصين لاستخراج قيزا سريعة لاحد الاشخاص «لبناني» بشكل عاجل لحضور اجتماع رسمي بين بلدين (الكويت ـ الصين)؟

2 ـ هل تدخلت الخارجية بالصين في هذا الامر وطالبت سفارة الصين بالاسراع لاستخراج قيزا بطلب من وزير التجارة الكويتي لحضور اجتماع كويتي ـ صيني بشكل سريع وعاجل بناء على طلب وزير التجارة والصناعة؟

3 ـ أرجو تزويدي باسم الشخص اللبناني وسبب حرصكم على حضوره اجتماعا مهما بين بلدين وما صفته لحضور هذه الاجتماعات وبشكل عاجل وسريع وتدخل رسمي لأعلى مستوى؟

4 ـ هل لديكم معلومات عن الشخص اللبناني وانتمائه لاحد الاحزاب السياسية (حزب الله) أو جهة أخرى وسبب تواجده بالكويت وما الجهة التي يخضع لكفالتها؟

5 ـ أرجو تزويدي بالمراسلات الرسمية التي تمت بينكم وبين الجهات المعنية بالكويت أو الصين من اجل حضور هذا الشخص.

6 ـ هل جرت العادة والبروتوكولات السياسية حضور شخصيات غير كويتية ولأعلى مستوى بحجم زيارة صاحب السمو الأمير ـ حفظه الله ـ غير كويتين وان وجدت فما الاسباب وتحت أي مسمى؟

الحريص: الاستفادة العادلة من «صندوق المشروعات» أولوية

مبارك الحريص

حذر النائب مبارك الحريص، وزير التجارة والصناعة خالد الروضان من استمرار المخالفات والاختلالات المصاحبة لتنفيذ قانون الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى لا تلاحقه أي مسؤولية سياسية بهذا الشأن.

وقال الحريص في تصريح صحافي إن تلك المخالفات تناقض الغاية من إقراره وهي دعم الشباب الكويتي وتوجيهه للعمل الحر وإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، داعيا الروضان إلى إصلاح اختلالات الصندوق الواضحة التي أجهضت طموحات وتطلعات الكثير من الشباب.

وطالب الحريص بسرعة معالجة اختلالات التنفيذ في أقرب وقت ممكن حتى يستفيد الشباب من الميزانية المرصودة لهذا الصندوق، لافتا إلى أنه تقدم باستجواب المجلس الماضي إلى وزير التجارة السابق حول هذه القضية.

وأضاف: «على وزير التجارة الحالي أن يعي أن استفادة الشباب الكويتي بطريقة عادلة من هذا الصندوق تعد أولى الأولويات التي لا يمكن تجاهلها او التهاون بها»